دوربرنامج الإنعاش الإقتصادي(2024/2020) في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

The role of the economic recovery program (2020/2024) in achieving economic diversification in Algeria

ط.د/ ثابت إسماعيل نور الإسلام [1*]

[1] المركز الجامعي نور بشير البيض، مخبر mim جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

i.tabet@cu-elbayadh.dz

أ.د/ سعودي عبد الصمد[2]

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر

saoudi28@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2024/03/15 تاريخ القبول: 2024/06/07 تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص: إنطلاقا من سيطرة المحروقات في الجزائر على إيراداتها، و في سبيل التخلي عن هذه السياسة لتغطية الموارد المالية الخاصة بالموازنة العامة، و بالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين. إلا أن جل السياسات المتبعة لم تحقق المرجو منها في سبيل التخلي على الإعتماد على إيرادات المحروقات و تفعيل التنويع الإقتصادي، ما يحتم على الحكومة إعادة النظر في السياسات المطبقة و ذلك بالتحول نحو تفعيل حقيقي و واقعي للتنويع الإقتصادي لتحسين الإحصائيات المسجلة و بالتالي بناء إقتصاد قوي و مرن .

الكلمات المفتاحية: مخطط الإنعاش الإقتصادي، الصادرات ، التنويع ، الصادرات خارج المحروقات

تصنيف جال: O1, F1,F130

Abstract: Proceeding from the control of hydrocarbons in Algeria over revenues and in order to abandon this policy to cover the financial resources of the public budget, and thus improve the standard of living of citizens. However, most of the adopted policies did not achieve the desired in order to abandon dependence on hydrocarbon revenues and achieve economic diversification, which necessitates the government to reconsider the applied policies by shifting towards achieving economic diversification to improve the recorded statistics and thus building a strong and resilient economy.

key words: : Economic recovery plan, exports, diversification, exports outside hydrocarbons.

JEL classification: O1, F1,F130

.مقدّمة:

تعد الجزائر من البلدان التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات في سبيل تغطية حاجياتها، و هو ما يحتم على صانعي القرار إتباع تطورات أسعار المحروقات حتى يتمكن من تحديد الموازنات العامة، و هو ما يعتبر خطيرا في حالة حدوث الأزمات أو إنخفاض الأسعار أو حالة الأزمات العالمية كالأزمة الصحية الأخيرة للكوفيد-19، و الذي يستوجب إعادة النظر في طرق التمويل الموضوعة و التوجه نحو تنويع إقتصادي حقيقي و فعال و ذو مساهمة كبيرة في مختلف الإحصاءات .

فالتنويع الإقتصادي يتمثل أساس في تنويع مصادر الدخل الموجودة، و من خلال مختلف البرامج المنفذة من خلال وضعها في مجمل الأهداف حتى يعمل على تحقيقها، و ذلك في سبيل التخلي عن التبعية النفطية .

إشكالية الدراسة : من خلال ما تم تقديمه يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هي إمكانية تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر من خلال تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي الجديد ؟

الإشكاليات الفرعية : يمكن طرح مجموعة التساؤلات التالية :

-ما هي أهم القطاعات المساهمة في الإقتصاد الجزائري؟

-ما هو واقع التنويع الإفتصادي في الجزائر ؟

-كيف يمكن أن يساهم البرنامج الجديد للإنعاش في تحقيق التنويع الإقتصادي؟

أهمية الدراسة : الخلفيات السابقة و المتعلقة بالإعتماد الكبير على الإيرادات النفطية و ما لها من تأثير كبير على الإقتصاد خلال فترات الأزمات ،خصوصا فيما يتعلق بالقدرات الشرائية للمواطنين، و هو ما سيتوجب تنويع مصادر الدخل و بالأحرى تنويع الإقتصاد للتخلي عن الإعتماد المفرط على قطاع المحروقات .

أهداف الدراسة : و المتمثلة في النقاط التالية :

-الوقوف على واقع الإقتصادي في الجزائر و القطاعات المسيطرة و الرئيسية في ذلك.

-الإمكانيات الكبير ة التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنويع الإقتصادي .

-تحليل لواقع التنويع الإقتصادي في الجزائر و هيكل الصادرات .

-عرض و تحليل للبيانات الواردة في برنامج الإنعاش الإقتصادي الجديد و دوره المتوقع .

منهجية البحث :اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المناسب لغرض هذا الموضوع، حيث يعتمد على وصف الظاهرة وتقرير حالتها كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وتصويرها نظريا من خلال الاعتماد على تحليل المعلومات وجمع البيانات عن مشكلة الدراسة وتنظيمها وتصنيفها.

1. التنويع الإقتصادي و الجزائر

يعد التنويع الإقتصادي من القضايا الشائكة في الوقت الراهن، إذ يعتبر كتحد للدول النفطية قصد التخلي عن التبعية للمحروقات، و ذلك في سبيل الحصول على إيرادات إضافية ،كما يعتبر أيضا أساسا للدول الغير النفطية بغية التعبئة الكافية لإيراداتها.

1.1 ماهية التنويع الإقتصادي :

من خلال هذا العنصر سنقوم بالتعريج إلى مختلف العناصر الأساسية ذات الصلة بالتنويع الإقتصادي من مفاهيم و أهمية و أنماط بالإضافة إلى مجموعة المؤشرات التي من خلالها يمكن قياس أو التعبير عن التنويع الإقتصادي .

أ-مفهوم التنويع الإقتصادي : يمكن أن ندرج مجموعة من التعاريف التي يمكن أن تبسط من مفهوم التنويع الإقتصادي، و المتمثلة في :

"عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل" (حميداتو و بقاص، 2017، صفحة 76).

"يمثل العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد". (باهي و رواينية، 2016، صفحة 135)

"كما يعرف التنويع على انه توسيع للهيكل الانتاجي عن طريق زيادة الناتج الداخلي في مختلف القطاعات وعدم الاعتماد على القطاع النفطي من خلال وضع برامج وسياسات وأهداف مستقبلية تحقق من خلالها الدولة تنمية مستدامة مصحوبة بتطور في معدلات النمو الاقتصادي". (بن با، 2019، صفحة 16)

ب-أهمية التنويع الإقتصادي : يمكن أن نلخص الأهمية أو ضرورة التوجه نحو التنويع إلى مجموعة العناصر التالية التي يمكن أن نلخصها في مجموع النقط التالية (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22):

- **تقليل المخاطر الاستثمارية :**يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية.
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات :**تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي.
- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري :**يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل و رأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية :**يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها.
- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي :**يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

ج- **أنماط التنويع الإقتصادي :** يمكن التميز بين ثلاث أنماط رئيسة للتنويع الإقتصادي و المتمثلة في (أمجد، 2017، صفحة 4):

- **التنويع والإنتاج :** إن المخرجات الإقتصادية العالية تتم من خلال مشاركة إنتاج مجموعة كبيرة من المنتجات وبالتالي الصادرات، فالنمو الإقتصادي يتم بالتوسع من خلال مجموعة كبيرة من السلع والخدمات في الإقتصاد وليس من خلال إنتاج نفس السلع، ومثل هذا النمط يكون صالحاً للمستوى العالي من الدخل لرأسمال، إذ وجدت علاقة قوية بين تنويع الإقتصاد والناتج المحلي الإجمالي في إقتصادات البلدان المتقدمة التي وضعت في الإعتبار تنويع السلع المنتجة. والفكرة .
- **التنويع والمنافسة:** النمط الأخر من التنويع هو أن الإقتصادات الأكثر تنوعاً تميل إلى تصدير السلع الاقل إنتاجاً، أي بمعنى السلع التي لا يتم إنتاجها من قبل البلدان الأخرى . تجعل من البلد الذي يقوم بتنويع صادراته يواجه منافسة أقل وهكذا يستطيع تحسين فرصه بزيادة الأرباح.
- **تعقيد الإنتاج:** إن مجموعة البلدان التي تواجه هذين النمطين من التنويع والمنافسة واجهت نمطاً أخر جديد وهو التعقيد لكل المنتجات والعلاقة هنا لمجموعة كبيرة من الطاقات الإنتاجية المطلوبة لإنتاج سلعاً أكثر تعقيداً، والتي تم إنتاجها من قبل مجموعة صغيرة من البلدان.

د-**مؤشرات التنويع الإقتصادي :** هناك مجموعة من المؤشرات شائعة الإستخدام لقياس التنويع الإقتصادي ، و التي يمكن أن نذكر منها (سعودي، 2019، صفحة 15):

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي،
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد منعدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- تطور إيرادات المحروقات كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيراداتها.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد لها على ازدياد التنويع الاقتصادي.

- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي
- تغير مال لقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي.
- على خلاف المؤشرات الإحصائية السابقةالتي يمكن أن تقيس لنا التنويع الإقتصادي، إلا أنه يوجد مؤشرين فقط يعتبران الأكثر إستخداما، و هما معامل هرفندل هيرشمان لقياس درجة التنويع الإقتصادي، و معامل جيني لقياس خاصية التركز ، و اللذان سنشرحهما في العنصرين اللاحقين (مجدوب، 2020، الصفحات 116-118):
- **معامل هرفندل-هيرشمان :** يعتمد هذا المعامل على قياس تركيبة و بنية المتغير و مدى تنوعه،و يستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، و لإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، و قد صمم أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين. و إستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الإحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين.

و الذي سنمثله بالمعادلة التالية :

$$H.H=\sqrt{\frac{\sum_{i=0}^{n}\left(\frac{Xi}{X}\right)^2-\sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}}$$

حيث : (N)عدد النشاطات .

(Xi) قيمة المتغير في النشاط (i)

(X)القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات .

و تتراوح قيمة هذا المعامل بين 0 و 1 الصحيح أي ($0\leq H\leq 1$)، و إذا كان مساويا للصفر كان هناك تنوع كامل في الإقتصاد، أما إذا كان مساويا للواحد هذا يعني أن الناتج متركز في نشاط واحد من النشاطات الإقتصادية .

- **معامل التركز :** يستند إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو توزيعها بشكل عادل أو متساو بدل تركزها، و يعد مؤشر جيني من أفضل مؤشرات التركز و أبسطها، تم تطوير مؤشر جيني من قبل جيني سنة 1912م، و يرتبط إرتباطا و ثيقا بتمثيل عدم مساواة في الدخل مخ خلال منحنى لورينز على وجه الخصوص ، فإنه يقيس نسبة المنطقة بين منحنى لورينز و خط التوزيع (منطقة التركيز) إلى منطقة تركيز قصوى و يعرف معامل جيني على منحنى لورينز على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورينز و وتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث .

الشكل رقم (01): معامل جيني

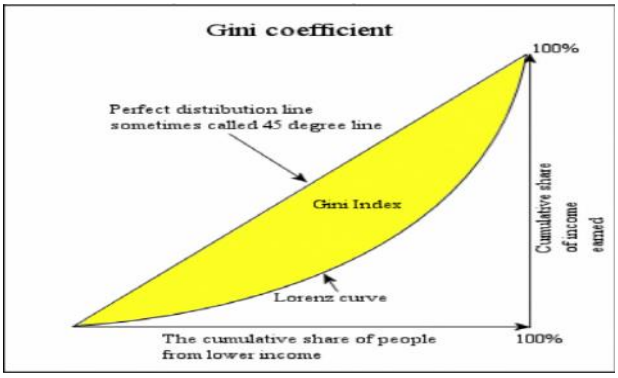

المصدر: Gini Coefficient Calculation, National Chengchi University

و الذي يأخذ الصيغة التالية :

$$G=1-\sum_{k=1}^{n}(X_k - X_{k-1})(Y_k + Y_{k+1})$$

حيث : Nيمثل عدد القطاعات .

X_K: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي)

Y_k : التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات) .

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساوات التامة في توزيع الظاهرة) و الواحد الصحيح (الذي يمثل عدم المساواة التامة) ، و تكون عدم المساواة عالية جدا إذا **زادت** قيمة المؤشر عن 0.7 ، و عالية إذا تراوحت قيمة المعامل بين 0.5 و 0.7 ، و متوسطة إذا تراوحت بين 0.35 و 0.5 ، و ضعيفة إذا إنخفضت عن 0.35 .

2-1 و اقع التنويع الإقتصادي في الجزائر:

للوصول إلى مدى تطبيق أو توجه الجزائر نحو التنويع الإقتصادي لابد من تحليل مجموعة من المؤشرات الإقتصادي التي تؤدي بنا إلى الوصول إلى نتيجة مفادها هل في الجزائر يوجد تنوع إقتصادي أم لا و هو ما سنعرفه خلال العنصر الحالي .

أ-مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الخام:

من خلال هذا المؤشر سنبين القطاعات ذات المساهمات الكبرى في الناتج المحلي الإجمالي خلال مجموع السنوات المرجوة و المتمثلة في 2001إلى غاية 2019، و ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (1) نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي 2001-2023

القطاعات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليارد ج	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	أشغال عمومية	خدمات سوقية	خدمات غير سوقية
2001	4235.6	36.7	10.5	8	9.1	23.5	12
2002	4455.3	35.7	10.1	8.1	9.9	24.2	12
2003	5524.7	38.6	10.6	7.3	9.2	22.9	11.4
2004	9613.5	40.7	10.2	6.8	8.9	22.9	10.6
2005	1754.4	47.4	8.2	5.9	8	21.5	8.9
2006	58463	48.4	8.0	5.6	8.4	21.2	8.4
2007	6.9389	46.3	8.0	5.4	9.3	21.9	9
2008	11043	47.9	7.0	5	9.2	20.6	10.3
2009	9968	33	10	6.2	11.8	25.6	12.9
2010	11991	33.5	9	5.5	11.1	23.3	14.1
2011	14558.5	37	8.6	4.9	9.8	21.1	17.3
2012	16208.7	38.3	9	6.4	3.9	21	9.16
2013	16643.8	29.8	9.9	4.6	9.8	23.1	15.3
2014	17205.1	27.1	10.6	5	10.8	25.2	16.3
2015	16712.7	18.8	11.6	5.5	11.5	27.2	17.4
2016	17574.6	17.3	12.2	5.6	11.8	27.6	17.5
2017	18876.2	19.6	11.8	5.5	11.7	27.4	16.3
2018	20259	22.4	12	5.6	11.6	26.2	14.5
2019	20500.3	19.3	12	5.9	12.2	27.5	15.4
2020	18477	13.9	13.8	6.2	12.8	27.9	17.3
2021	22079	22.2	12.2	5.6	11.7	25.7	15.4
2022	27688.9	31.1	11.6	4.9	10.5	22.2	13.3
*2023	7270.7	24.7	13.2	4.9	10.7	26.0	14.7

المصدر : (بنك الجزائر، -2015-2010-2005-2023، صفحة 24)

2023* تشير لبيانات مؤقتة حتى مارس 2023 حسب بنك الجزائر

و كتحليل للبيانات الواردة في الجدول أعلاه يمكن أن نحللها حسب القطاعات :

*-**المحروقات :** من خلال البيانات الواردة في الجدول نجد أن قطاع المحروقات يأخد الحصة الأكبر في نسب مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، غير أن خلال السنوات الأخيرة نلاحظ

إنخفاط نسبة مساهمته حيث بلغ أكبر نسبة له خلال سنة 2006 حيث بلغت 48.4 و تبدأ بالإنخفاض تدريجيا لتسجل أدنى قيمة لها في سنة 2016 حيث بلغت 17.3 كأدنى قيمة لهاو هو ما يعتبر راجعا للأزمات التي حدتث في 2014 بإنخفاض أسعار البترول مما يزيد من نسب القطاعات الأخرى مقابل المحروقات.

*-**الخدمات :** من خلال تحليل البيانات الواردة نجد في هذا القطاع سواءا الخدمات السوقية أو الغير سوقية فنجد مساهمة هذا القطاع كبيرة بالمقارنة مع قطاعات يمكن أن تكون لها إضافات أكبر على غرار قطاع الصناعة بكل فروعه، حيث نجد على سبيل المثال قي قطاع الخدمات السوقية أعلى نسبة وصلت لها كانت سنة 2016 بنسبة بلغت 27.6 و هذا جراءا للإنخفاض في مساهمة المحروقات بفعل الأزمة الحاصلة و إستفادة القطاع أيضا من التطورات الحاصلة بالإضافة للأغلفة المالية المختلفة الموجهة لهذا القطاع قصد تحسين الخدمة المقدمة للمواطن.

*-**الفلاحة :** حسب البيانات بنك الجزائر فإن هذا القطاع يعتبر صاحب المركز الثالث في نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، و كتحليل للبانات الواردة في الجدول نجد أن قطاع الفلاحة بسجل معدلات منخفضة جدا بالنطر للإمكانات الكبيرة التي تحوزها الجزائر و الغير مستغلة حيث نلاحذ أن نسبة مساهمة قطاع الفلاحة ظلت تتراوح بين 10.5 في سنة 2001 و 11.5 في سنة 2015 بغض النظر عن الأغلفة المالية الموجهة لهاذا القطاع إلا أن إنطلاقا من سنة 2016 نلاحظ تزايد طفيف في نسبة مساهمته بالنطر للتوجه نحو الزراعة الصحراوية التي أبانت عن إمكانات كبيرة يمكن أن تحقق إحتياجات السوق الجزائري و ذلك في ظل الإستمرار في التمويل اللازم لهذا القطاع و المتخصص.

*-**الصناعة:** يعتبر هذا القطاع في الجزائر من القطاعات التي تعاني تأخرا كبيرا بالنطر لقلة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأولى للدراسة مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث نلاحظ تسجيل أعلى نسبة خلال سنة 2002 ب 8.1 لتستمر في الإنخفاض طيلة فترة الدراسة لتسجل خلال سنة 2019 ولو بصورة مؤقتة 5.9 و هو ما يعكس التأخر الحاصل في هذ القطاع و ذلك بالنطر لحركة الخصخصة التي جرت على مستوى الشركات الوطنية إلا أنها لم تحقق الصورة المطلوبة منها و لو بالشكل الكافي و بالرغم للمبالغ الكبرى التي وضعها في صور الوكالات الوطنية الممولة كوكالة التنمية و دعم المقاولاتية و وكالة دعم الإستثمار بتمويلها لمختلف المشاريع سواءا الصغيرة أو الكبيرة، إلا أن هذا القطاع و من خلال الجدول السابق نجد أن القطاع بدأ في التحرك نحو تقديم الإضافة المرجوة في صور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

*-الأشغال العمومية: حسب البيانات الواردة في الجدول أعلاه فقطاع الأشغال العمومية يساهم بصورة كبيرة بعض الشيئ بالمقارنة بقطاع الخدمات و قطاع الفلاحة، فنسبة مساهمته أكبر من نسب مساهمة القطاع الصناعي حيث نسجل أعلى قيمة له في سنة 2019 بنسبة تقدر ب 12.2 ، و هو ما يعكس أهداف البرامج التنموية التي نفذت و التي جلها إستهدفت البنى التحتية و الهياكل القاعدية و مختلف المباني المنجزة، حيث خصص لها مبالغ كبيرة.

ب-هيكل الصادرات في الجزائر:

خلال هذا العنصر سنحاول طرح النسب المتعلقة بهيكل الصادرات في الجزائر و كيفية توزعها من خلال الجدول الموالي و ذلك خلال السنوات 2015 إلى غاية 2023 :

الجدول رقم(2) هيكل نسب المساهمة في الصادرات في الجزائر

القطاعات السنوات	إجمالي الصادرات ملايين دولار	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2015	35138	94.15	0.68	0.30	4.80	0.05	0.03
2016	29098	94	1.10	0.28	4.37	0.18	0.06
2017	35132	94.51	0.99	0.21	4.01	0.22	0.06
2018	41738	93.23	0.89	0.22	5.37	0.22	0.08
2019	35312	94.14	1.16	0.27	4.09	0.23	0.10
2020	21925	91.29	8.77	1.91	5.87	0.35	0.17
2021	38553	88.34	1.49	0.47	9.04	0.49	0.16
2022	65716	91.15	0.41	0.40	7.74	0.13	0.17
*2023	41268	59.50	0.37	0.33	4.85	0.06	0.08

المصدر : (بنك الجزائر، -2015-2020-2023، صفحة 27)

2023* تمثل بينات مؤقتة حسب النشرات بنك الجزائر

من خلال متابعة بيانات الجدول أعلاه نجد أن القطاع المسيطر على الصادرات يتمثل في قطاع المحروقات بنسبة تبلغ 94 في المئة طول سنوات الدراسة و هو راجع للسياسة المتبعة في الجزائر مع بداية الإستقلال و إلى غاية آواخر سنوات من الدراسة (2023) حيث يعد صاحب النسبة الأكبر ، و يليه قطاع المواد النصف مصنعة بنسبة تبلغ خلال 2019 بـ 4.19 في المئة و ذلك بغض النظر عن القطاعات الأخرى التي تعتبر مساهمتها ضئيلة جدا إذ يمكن إعتبارها منعدمة نوعا ما (السلع الإستهلاكية) و هذا بالرغم من كل المبالغ المالية التي تم وضعها في سبيل تنويع الصادرات خلال البرامج التنموية المختلفة، إلا أن الواقع و الإحصائيات تبين غير ذلك، كما لا تخفي هذه الإحصائيات النتائج المحققة في الصادرات خارج المحروقات جراء تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج الرئيس حول الإنعاش الإقتصادي الأخير و التي بلغت في نهاية سنة 2022 حوالي 6 مليار دولار حسب إحصائيات بنك الجزائر ، بالإضافة للنتيجة المحققة خلال سنة 2023 إلى عاية الثلاثي الثالث و التي سجلت حوالي 2.5 مليار دولار ، و هو ما يوضح الجهود المبذولة في سبيل تفعيل و تنويع الصادرات الجزائرية.

2- برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020-2024:

إن الجزائر على غرار معظم الدول البترولية تأثرت نتيجة لتراجع أسعار البترول في سوق تخضع لقوى الطلب والعرض ، و التي انعكست بالسلب على تمويل برامج الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة بصورة مباشرة وعلى المؤشرات الاقتصادية الكلية كذلك ، بالإضافة للخلفيات السابقة المتعلقة بكيفية تنفيذ البرامج التنموية و سوء التسيير ،ضف إلى ذلك العامل المفاجئ المتمثل في جائحة كوفيد-19 و التي أثرت بشكل كبير على الحركة الإقتصادية في الجزائر و عليه عملت السلطات على التخلي على كل هاته العقبات من خلال وضع برنامج تنموي جديد قائم على المشاورات و تشارك جميع الأطراف الفاعلين الإقتصاديين ، أطلق عليه إسم برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020-2024 .

2-1مفهوم برنامج الإنعاش الإقتصادي :

جاء وضع خطة الإنعاش الاقتصادي بتوجيه من رئيس الجمهورية خلال مجلس الوزراء المنعقد في 26 جويلية 2020وحدد رئيس الجمهورية نطاقها والمواعيد النهائية لتنفيذها .وتم التذكير بأهداف طموحة في هذا السياق مثل خفض الواردات في عام 2020 بمقدار 10 مليارات دولار ، وتقليل الاعتماد على المحروقات مع تحقيق في عام 2021 ما لا يقل عن 5 مليارات دولار من الصادرات خارج المحروقات.. (مصالح الوزير الأول، 2021، صفحة 60)

2-2اهداف برنامج الإنعاش الإقتصادي : و الذي هدف إلى مجموع العناصر التالية (مصالح الوزير الأول، 2021، صفحة 62):

- بناء نموذج اقتصادي جديد لاقتصاد أكثر مرونة وشمولية. يتضمن هذا النموذج بالضرورة تنويعًا أكبر للاقتصاد من خلال تطوير القطاعات الاستراتيجية على وجه الخصوص التي ستهيكل اقتصادنا في المستقبل.
- التنمية الصناعية لتطوير مرونة الاقتصاد، والذي ينطوي على استخدام أفضل لمواردنا الطبيعية ومراعاة الآثار البيئية في إطار التنمية المستدامة.
- التنمية الاقتصاديةالشاملة ، أي أن يضطلع بها أكبر عدد من الجهات الفاعلة مع توزيع عادل لفرص المشاركة في النمو.
- تحسين مناخ الاستثمار هو عنصر أساسي في استراتيجية التنمية هذه إذ يحسن جاذبية الجزائر للإستثمار ، وهو أمر ضروري لجذب الاستثمار الأجنبي(IDE) .
- إصلاح النظام المصرفي والمالي ضروري أيضا لتسهيل تمويل الاقتصاد.
- تعد البنى التحتية و خاصة تلك المتعلقة بالسلسلة اللوجستية للشركات ، عاملاً هامًا من عوامل القدرة التنافسية التي يجب تطويرها عندما نريد تنفيذ مشروع دوليًا، و التي يمكن تمويلهم من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP).

2-3مقومات برنامج الإنعاش الإقتصادي : يجب أن يقوم مخطط الإنعاش أساسًا على مايلي (مصالح الوزير الأول، 2021، صفحة 4):

- تعزيز دولة القانون (سيادة القانون)،
- تعزيز المؤسسات (تعزيز قدرات الدولة)،
- تكريس تكافؤ الفرص (العدالة الاجتماعية)،
- المشاركة في إعداد السياسات (الشمولية)،
- الاستدامة المالية للمشاريع والبرامج و / أو الإصلاحات،
- تحسين مستوى التعليم (تحسين رأس المال البشري)،
- تعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

ومع ذلك، فإن تجسيد هذه المقاربة الاقتصادية الجديدة يظل يعتمد على تحرير جميع المبادرات من القيود البيروقراطية من خلال الرقمنة وتطهير تراكمات الماضي، مع ضمان استقرار إطارنا التشريعي.

4-مضمون و جوانب برنامج الإنعاش الإقتصادي : في هذا السياق ، توجه الحكومة عملها نحو الجوانب الآتية (مصالح الوزير الأول، 2021، صفحة 4):

- تنويع اقتصادنا،
- التحكم في تأطير تجارتنا الخارجية،
- تثمين الموارد الطبيعية، ولاسيما الإمكانات المنجمية،
- استبدال المنتجات المستوردة بمنتجات مصنعة محليًا،
- ترقية نسيج المؤسسات الوطنية، ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصغرى،
- تثمين طاقاتنا البشرية الإبداعية والمبتكرة، وخاصة تلك المقيمة في الخارج،
- مراجعة المادة 51/49،
- إلغاء حق الشفعة واستبداله بالترخيص المسبق من الحكومة؛
- إلغاء الالتزام باللجوء إلى التمويل المحلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية،
- إلغاء النظام التفضيلي في مجال استيراد مجموعات SKD / CKD،
- استكمال النظام البيئي اللازم لتطوير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

أما فيما يخص المجال الضريبي، فقد سلطت الحكومة الضوء على مختلف الإصلاحات التي يتعين تنفيذها، مثل إعادة تأهيل الخدمة العمومية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعبئة الموارد ورقمنة إدارة الضرائب. حيث سيسمح ذلك بمكافحة التهرب الضريبي بشكل فعال. علاوة على ذلك، تكتسي

مسألة العقار الصناعي أحد القيود الرئيسية التي تعيق عمل المستثمرين وتعرقل ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية.

3- مساهنة برنامج الإنعاش الإقتصادي (2020-2024) في تحقيق التنويع الإقتصادي :

في خضم الإنخفاض الإقتصادي الذي تعيشه الجزائر كان لزاما على الحكومة الجزائرية العمل على الخروج منه بشتى الطرق أو بالسعي جاهدة للنهوض بإقتصادها و هو ما تم رسم خارطته من خلال برنامج رئيس الجمهورية و المسمى ببرنامج الإنعاش الإقتصادي، سعيا نحو تحقيق مؤشرات إيجابية و بالخصوص تنويع إقتصادي للخروج من التبعية للمحروقات.

1-قياس درجة التنوع الإقتصادي في الجزائر

ويهتم معامل هيرشمان عن قياس درجة التنوع في الاقتصاد الجزائري بدرجة مساهمة حصص النشاطات بعد نسبها مثلا الى الناتج الاجمالي الداخلي، فاذا كانH يساوي 1 فان مقدار التنويع معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط من النشاطات الاقتصادية بينما لا تسهم بقية النشاطات باي حصة من الناتج المحلي الاجمالي، واذا كان H يساوي 1 فان مقدار التنويع جيدا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج الداخلي متنوعا بين العديد من النشاطات الاقتصادية بحيث تسهم بقية النشاطات في حصة معينة من الناتج المحلي الاجمالي، وتمثل القيم المرتفعة لمعامل هيرشمان تعد دليلا على ضعف التنوع في الاقتصاد، كما تعد ايضا دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات او المنتجات. (بن با، 2019، صفحة 165)

أ-قياس مؤشر هرفندل-هيرشمان حسب الناتج المحلي الإجمالي : نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هيرفندل-هيرشمان التي تم ذكرها في السابق خلال السنوات التالية من 2009 إلى غاية 2023 ، و ذلك على الناتج المحلي الإجمالي و القطاعات المساهمة فيه ، من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (3) مؤشر هيرفندل - هيرشمان للتنويع القطاعي للجزائر حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة 2023/2009 ملايير دج

القطاعات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليار دج	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	أشغال عمومية	خدمات سوقية	خدمات غير سوقية	مؤشر H.H
2009	9968	33	10	6.2	11.8	25.6	12.9	0.105
2010	11991	33.5	9	5.5	11.1	23.3	14.1	0.13
2011	14558.5	37	8.6	4.9	9.8	21.1	17.3	0.141
2012	16208.7	38.3	9	6.4	3.9	21	9.16	0.125
2013	16643.8	29.8	9.9	4.6	9.8	23.1	15.3	0.099
2014	17205.1	27.1	10.6	5	10.8	25.2	16.3	0.086
2015	16712.7	18.8	11.6	5.5	11.5	27.2	17.4	0.066
2016	17574.6	17.3	12.2	5.6	11.8	27.6	17.5	0.067
2017	18876.2	19.6	11.8	5.5	11.7	27.4	16.3	0.049
2018	20259	22.4	12	5.6	11.6	26.2	14.5	0.065
2019	20500.3	19.3	12	5.9	12.2	27.5	15.4	0.057
2020	18477	13.9	13.8	6.2	12.8	27.9	17.3	0.083
2021	22079	22.2	12.2	5.6	11.7	25.7	15.4	0.075
2022	27688.9	31.1	11.6	4.9	10.5	22.2	13.3	0.092
*2023	7270.7	24.7	13.2	4.9	10.7	26.0	14.7	0.089

المصدر : بالإعتماد على معطيات بنك الجزائر، 2012-2015--2020-2023، صفحة 26،و مؤشر H.H من إعداد الباحث حسب المعطيات الواردة في الجدول .

2023* تشير لبيانات مؤقتة حتى مارس 2023 حسب بنك الجزائر.

تظهر نتائج الدراسة وابتداء من سنة 2009 والى غاية سنة2012 مؤشر التنويع الاقتصادي بالجزائر والمقاس بمعامل هيرفندال هيرشمان عن ضعف كبير في معامل التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري ، فقد تراجع مستوى التنوع وهذا من خلال قراءة معامل هيرشمان خلال تلك الفترة وهو ما يعني ان سياسة التنويع الاقتصادي لم يتم دعمها بالشكل الكافي، وهي نفس الفترة في الاقتصاد التي شهدت ارتفاعا في مستوى الاسعار حيث تم اقرار بالزيادة في الكتلة الاجرية للموظفين في القطاع الحكومي والخاص، وهو ما يؤكد ان مستوى الاسعار قد اثرعلى ذلك بل ان مساهمة القطاعات مثل الفلاحة والصناعات الاخرى خارج المحروقات والصناعات الاخرى كانت ضعيفة جدا بالإضافة إلى الاتجاه الحكومي بالاعتماد على الإيرادات النفطية في الموازنة و عدم إقرار برامج حقيقية في القطاع الاقتصادي تهدف الى

تطويره، أما خلال الفترة الموالية أي إبتداءا من 2013 إلى غاية 2023 تم تسجيل تحسن نسبي في درجة التنوع الاقتصادي رغم بقاء اسهام القطاع ضعيفا ويرجع ذلك التحسن في معامل التنوع الى تراجع دور المحروقات في الناتج الاجمالي نتيجة للصدمات النفطية المتتالية خلال تلك الفترة و السياسات المتبعة، وارتفاع دور الخدمات الإدارية في الناتج الاجمالي، بينما في سنة 2017 فقد ارتفع مستوى التنوع اكثر بسبب زيادة مساهمة الحقوق والرسوم على الإستيراد في الناتج المحلي، كما يرجع ذلك الى تراجع مساهمة القطاع النفطي مما يؤدي لزيادة مساهمة القطاعات الأخرى فقط.

ب-قياس مؤشر هرفندل-هيرشمان حسب الصادرات : نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هيرفندل-هيرشمان التي تم ذكرها في السابق خلال السنوات التالية من 2015 إلى غاية 2023 ، و ذلك على الناتج المحلي الإجمالي و القطاعات المساهمة فيه ، من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(4) مؤشر هيرفندل - هيرشمان للتنويع القطاعي للجزائر حسب الصادرات للفترة 2023/2015 ملايين دولارات أمريكية

القطاعات السنوات	إجمالي الصادرات ملايين دولار	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية	مؤشر H.H
2015	35138	33081	239	105	1685	17	11	0.902
2016	29098	27917	327	84	1299	53	18	0.93
2017	35132	33202	350	73	845	78	20	0.907
2018	41738	38897	373	93	1626	90	33	0.885
2019	34994	32926	408	84	1299	53	18	0.9384
2020	21925	20016	437	71	1287	77	37	0.9129
2021	38553	34058	576	182	3486	188	63	0.902
2022	65716	59900	269	263	5086	84	111	0.9114
*2023	41268	24553	154	137	2001	24	33	0.6549

المصدر : بالإعتماد على معطيات بنك الجزائر، 2012-2015--2020-2023، صفحة 26،و مؤشر H.H من إعداد الباحث حسب المعطيات الواردة في الجدول .

2023* تشير لبيانات مؤقتة حتى ثلاثي الثالث 2023 حسب بنك الجزائر.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه، نستنتج من خلاله أن قيم مؤشر تنويع الصادرات والتي في مجملها تقترب من الواحد الصحيح ، حيث أن الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة تعرف حالة من التركيز الشديد لصادراتها ، أي أن قطاع المحروقات يطغى عليها،وتراوحت قيم المؤشر بين 0.9033

و0.9622،مما يدل على أن هناك ضعف واضح في نتائج سياسات المنتهجة من طرف الحكومات والهادفة إلى إحداث تنويع اقتصادي الذي يضفي على تنويع في الصادرات ، بالإضافة إلى ذلك فإن الصادرات خارج المحروقات لم تعرف نمو كبير في حجم صادراتها مما يدل على أن وضعها في حالة استقرار في حجم الصادرات،مما يدل أيضا أن السياسات الموجهة لدعم الصادرات ومرافقتها لم تحدث فرق جوهري خلال فترة الدراسة،وأن تقلب نسب مؤشر تنويع الصادرات راجع بالأساس إلى تقلب أسعار العالمية مما أثر على حجم عائدات صادرات المحروقات و يستثنى منها حصيلة سنة 2021 والتي تزايدت في نمو صادرات غير ان العتبة متجاوزا 10 % لاول مرة مع قيمة صاردات تقترب من 04 مليار دولار امريكي.

ج-قياس مؤشر هرفندل-هيرشمان حسب الناتج المحلي من خلال التوقعات الواردة في برنامج الإنعاش الإقتصادي للسنوات القادمة : نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هيرفندل-هيرشمان التي تم ذكرها في السابق خلال السنوات التالية من 2021 إلى غاية 2025 ، و ذلك على الناتج المحلي الإجمالي و القطاعات المساهمة فيه ، من خلال الشكل التالي و الذي يوضح التوقعات حول حول الناتج المحلي الإجمالي و القطاعات المساهمة :

الشكل 02 : التوقعات الواردة في برنامج الإنعاش الإقتصادي للسنوات القادمة

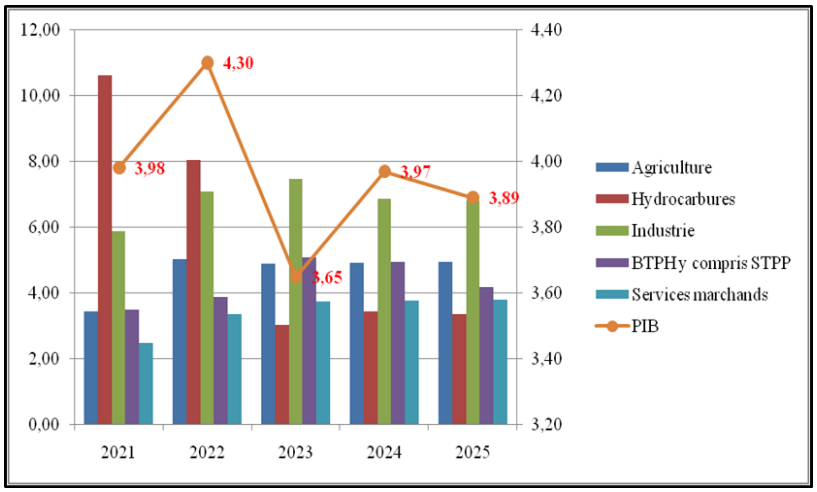

المصدر: برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020-2024 ، 2021 ، صفحة 134

من خلال البيانات الواردة في الشكل السابق و التوقعات الموجودة ستسجل القطاعات أداءً ملحوظًا وسيرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.98 ٪ في عام 2021 إلى 4.30 ٪ في عام 2022 قبل أن يظل عند مستوى منخفض.متوسط 3.84 ٪ بين 2023 - 2025 . تأثير الانتعاش الاقتصادي المتوقع من قبل الاقتصادات الكبرى لاسترداد خسائرها خلال العام الماضي هو سيُترجم إلى طلب قوي على النفط.

هكذا يمكن أن يصل قطاع المحروقات إلى معدلات نمو قياسية بلغت 10.6 ٪ في عام 2021 ، و8 ٪ في عام 2022، ومتوسط 3.28 ٪ خلال الفترة المتبقية .يجب أن تتيح اختيارات الحكومة لتطوير القطاع الصناعي و للقطاع أن يسجل نموًا بنسبة 5.9 ٪ في عام 2021 وقد تسمح السياسة الاستباقية في هذا المجال بزيادة الإنتاج بنحو 7.10 ٪ في عام . 2022 سيتم الحفاظ عليها حوالي 7 ٪ خلال الفترة المتبقية(2023-2025.

يجب أن يستفيد قطاع الزراعة الذي يعتمد بشكل كبير على الظروف المناخية(هطول الأمطار)، من الاستثمارات في الري واستصلاح الأراضي ، لا سيما في إطار تنمية الزراعة الصحراوية .نتيجة لذلك يمكن أن تشهد نموًا بنسبة 3.45 ٪ في عام 2021 ومتوسط نمو بنسبة5 ٪ خلال الأعوام.2025 - 2022
بلغ الانخفاض الملحوظ في النشاط صناعة البناء خلال عام 2020 من المتوقع أن تنعكس 3.87 - ٪ إلى متوسط اتجاه صعودي يبلغ 4.54 ٪ خلال الفترة.2025 - 2021 .
فيما يتعلق بالتجارة يجب أن يتميز عام 2021 ببدء انعكاس الاتجاهات التاريخية في الميزان التجاري .في الواقع في ظل التأثير المشترك للزيادة في الصادرات من ناحية وانخفاض الواردات 33 مليارًا في عام 2020، و 27 مليارًا في عام 2025 من خلال ترشيدها واستبدالها التدريجي بالإنتاج الوطني . (مصالح الوزير الأول، 2021، صفحة 135)

من خلال البيانات الواردة في الشكل السابق و حسب هذه التوقعات و إنطلاقا من مؤشر هيرفندل هيرشمان المحسوب للسنوات السابقة فإن هذه المؤشر خلال السنوات القادمة سيبقى في نفس مستوى القيم السابقة مادام لا تزال نساهة القطاعات هي نفسها في الناتج المحلي و سيطرة قطاع المحروقات ،غير من خلال التوقعات ستتحسن أو بالأحرى سترتفع مساهمة القطاع الصناعي مقارنة بالمحروقات و هو ما يحسن من قيمة المؤشر و يدل في الأخير على توجه نحو تنويع إقتصادي حقيقي من خلال التوصيات الواردة في البرنامج في سبيل تحقيق قفزة نوعية .

3.الخاتمة:

خلال هذه الدراسة تم التطرق إلى جانبين الأول فيما يخص الجانب النظري للتنويع الإقتصادي و البرنامج التنموي الجديد المطروح و الخوض في معظم تفاصيلهما، أم فيما يخص الجانب الثاني فتم التطرق للجانب التطبيقي للدراسة و المتعلقة لواقع التنويع الإقتصادي في الجزائر و الذي يعرف تأخرا شديدا في هذا الجانب بالنظر لمختلف التوجهات السابقة التي تم إتباعها في السابق ، من خلال وجود مورد وحيد لتمويل الميزانية و المتمثل في النفط و ما يؤثر بشكل كبير في حالة حدوث صدمات لأسعاره مثل الوقائع السابقة التي حدثت أخرها خلال سنة 2014 و تأثيرها الكبير على الجزائر، و هذا لايخفي عمل الجزائر من خلال وضع سياسات لفك الإرتباط المفرط مع النفط إلا أن مختلف هذه السياسات باءت بالفشل أو بالأحرى لم يحصن تطبيقها، و هو تم العمل من خلاله لطرح برنامج الإنعاش الجديد لتحقيق تنويع إقتصادي حقيقي و مستدام .

3-1 نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة نستنتج مجموعة من النتائج و هي :

- إرتباط الإقتصاد الجزائري بشكل كبير بأسعار البترول و تغيراته .
- الإيرادات الحكومية هي الأخرى مرتبطة بالبترول و الجباية البترولية .
- وجود تأثير كبير لإنخفاض أسعار البترول في الجزائر خلال سنوات الدراسة .

- غياب التنويع أو إنخفاضه في الصاردرات الجزائرية و تركزه في المحروقاتو هو ما تم ملالحظته من خلال قيم مؤشر هيرفندل-هيرشمان .
- وجود بوادر جيدة نوعا ما في سبيل تحقيق التنويع الإقتصادي من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي ،و ذلك بمشاركة مختلف الفاعلين الإقتصاديين لو تم تنفيذه بالصورة اللازمة لذلك .

2-3الإقتراحات :

من خلال النتائج المتصول إليها ، نوصي بمايلي :

-الإستفادة من الإيرادات النفطية و لكن دون جعلها هي المصدر الرئيسي للدخل

-الإهتمام الكبير بسياسة التصدير الوطنية و العمل على تطبيقها على المدى الطويل

-الإهتمام بالقطاع الفلاحي و الزراعي و الذي يعرف تأخرا مقارنة بالإمكانات الموجودة

-التوجه نحو القطاع السياحي و الإستفادة من الخيرات الموجودة في الجزائر

-إضافة إلى الصناعات الأخرى الإهتمام الكبير بالصناعات الصيدلانية و مالها من إمتيازات كبيرة يمكن الإستفادة منها

4.قائمة المراجع:

1. أحمد ضيف، و أحمد عزوز. (29 أكتوبر, 2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* ، صفحة 22.
2. جلول بن با. (2019). التنويع القطاعي وأثره على معدلات النمو الاقتصادي. *كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير* . أدرار ، الجزائر : جامعة أحمد دراية أدرار .
3. خيرة مجدوب. (أوت, 2020). إستخدام متهجية مصفوفة تحليل مصفوفة الإنتاج و التحارة الخارجية لبناء إقتصاديات عربية أكثر تنوعا. . الأساليب الحديثة لقياس التنويع الإقتصادي في البلدان العربية و سبل إستدامته. *المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية الإقتصادية*.
4. صباح أمجد. (سبتمبر, 2017). إستراتيجية التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. *مجلة العلوم الإقتصادية* ، صفحة 4.
5. عبد الصمد سعودي. (2019). التنويع الإقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الإقتصاد الجزائري . *مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة* ، صفحة 15.
6. محمد ناصر حميداتو، و الصافية بقاص. (أفريل, 2017). التنويع الإقتصادي في الجزائر . *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال* ، صفحة 76.
7. مصالح الوزير الأول. (2021). *برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020-2024*. الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.
8. موسى باهي، و كمال روابنية. (ديسمبر, 2016). التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلادان النفطية : حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. *المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، 05*، صفحة 135.